نقطتين شارحة

▪ مازن الزيدي

٢٥ شباط: يوم قتلوا الحلم

نـادرة جدا تلك الأيام التي تبقى محفـورة في عقل المرء وتعيد تلميع ذاتهـا كلما تقادمـت أو اقتربت ذكراها من دون الحاجـة للتذكير فهي تحمـل في باطنها منبّهـاً بيولوجياً لا يوقفه الزمـن أو تعب الذاكرة. اقـل من ذلك المناسـبات التي تنخرط فيها مع الناسـ رغما عنك وكأن يـدا خفيـة تجرك جرا للتماهي مع الجموع في مناسـبة فرح او حزن او حتى نوبات غضبهم.

شخصـيا انتابني هذا الشعور في يومين فقط من ايام حياتي، الاول كان في ٩ / ٢٠٠٣/٤ تاريـخ سـقوط الديكتاتـور، امـا الثاني فلم يك سوى يوم ٢٠١١/٢/٢٥ وسـط ساحة التحرير . يومان سيحتفظان ببريقهمـا الأخاذ في ذاكرتي برغـم ما قد عكرهما من احباطات ويأس وبؤس!

لـن أنسـى ذلك اليـوم النيسـاني الذي خـرق قوانين الفيزيـاء عندما اجتاحتنـي الرغبة بالطيران فرحا، اذكر يومهـا كيف عجز ٢٨ حرفا، مجموع أبجدية العرب، عن احتواء غيمة الفرح التي امطرت ارواحنا بعد طول انتظار.. مطر تصـورنا انه سـيتمخض عن تحقيق احلامنا في اعادة ترميم ما تخرب من بلدنا بل حتى ارواحنا.

الحلـم ذاته هـو الذي دفعنـي للحاق بـآلاف العراقيين للوصـول الى "نصب الحرية"، منذ ساعات الفجر الاولى ليوم الخامس والعشرين من شـباط الماضـي، وهم يهتفون للدفاع عن احلامهم التي اجهضتها عملية سياسـية بان فسـادها وانكشـفت عوراتها علـى تخوم المنطقة الخضراء التي استعانت بكتل الكونكريت.

"لدي حلم" شـعار ردده الآلاف يومذاك في بغداد المحاصـرة بجو مـن الرعـب والترهيـب، المـادي والمعنوي، قـبل ان شـهدناهما الا في عهود الاسـتبداد والقمـع. لم يك ثمة "مارتن لوثـر كنغ" يخطب امام الجموع في السـاحة بل كان الجميع لوثريين، الكل كان هناك يخطب والـكل كان يسـتمع في لحظة تجلٍ فريـدة لحقيقة روح هذا الشـعب المسالم.

الحلـم، ببلد يحمي كرامة الإنسـان العراقي المهدورة منذ عقود، الذي طرنا له فرحا في ٩ نيسان كنا نندبه وهو يحتضر في ساحة التحرير تحت رصاص وعصي "جيشنا الباسل" و"حكومتنا المنتخبة" اللذين تفننا بانتهاك ما تبقى لنا من كرامة واحلام بعضها متواضع جدا.

شـباب وشـيوخ يقطعون الكيلومترات مشـيا على الاقدام بعد حظر التجـوال المفاجـئ وغير الرسـمي الذي فرضـته عمليات بغـداد لمنع الوصـول الى الباب الشرقي .. أصواتهم لا تدع مجالا لـ"متخاذل" او خائف او حتى للفضوليين للتخلف عن المشاركة والتفرج على انبعاث هذه الروح الحية من جديد. انه اغراء من نوع اخر لم يسـبق للكثير منا ان تعرض لمثله، فقد كان من النوع الذي لا يقاوم.

لا تملـك سـوى الانقياد لهـذا الاغراء برغـم ما يحف بـه من مخاوف ومخاطر اودت بحياة العشـرات من العراقيات والعراقيين على طول ساحات التحرير قتلا وضربا وإذلالا..

انت الذي خرجت بدافع الفضول والفرجة تسحرك الجموع بالهتافات التـي اطلقتها، والعيون الحالمة بغد افضـل كيـف كان بريقها يدعوك، كأي مفلس او متشرد، لالتقاط الأمل الذي حملته آنذاك.

لن تحتاج لكي تدخل في الدور لقراءة اي نص ولن تنتظر اشـارة اي مخـرج يقف خـارج "اللوكيشـن"، انها نوع من الدرامـا النادرة التي تنعـدم فيهـا اهمية دور البطـل والكومبارس فالكل سـواء في اهمية الادوار التي أدوها بكل احتراف وموهبة.

وانا احاول الكتابة عن "يوم الغضب" استذكر جليد الطائفية والاثنية والمناطقية التي اذابتها شمس ذلك اليوم، استعيد ملامح تلك الام التي تحنو على المتظاهرين وكأنها تجد فيهم من يعوضـها عن غياب ابنها في السـجون السرية، او ذلك المهجّر الذي استعاد الامل بحياة افضل لاولاده الذين لا يجد ما يحميهم من حر الصيف وبرد الشتاء..

مات مارتن لوثر كنغ وهو "يحلم"، لكني قبل عام من الآن كنت شاهدا على مقتل "حلم".

العدل تلمّح لإمكانية الإفراج عن المعتقلين الليبيين .. الزاملي: سنلجأ للقضاء

الأمن والدفاع متخوفة من مقايضة الإرهابيين بفتح سفارات عربية

المالكي خلال استقباله أمس وفداً ليبياً رسمياً... (رئاسة الوزراء)

أكدت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب، وجود معلومات تفيد برغبة الحكومة في إطلاق سراح عدد من المعتقلين العرب في السجون العراقية المتهمين بقضايا إرهابية، وقالت إنها بذريعة إيجاد علاقات طيبة مع دول المنطقة، مشددة على أنها لن تسمح بما أسمته المتاجرة بدماء العراقيين.

غير ان ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، نفى وجود اي صفقات مع الدول العربية بهذا الخصوص، وذكر ان تغير الموقف العربي جاء بعد شعور هذه الدول باهمية العراق في المنطقة.

□ بغداد / المدى

وتأتي تصريحات لجنة الامن والدفاع، بعد يـوم واحـد من اعـلان الرياض تعيين سفير لها في بغداد، أمر عدته الحكومة تطورا ملحوظا في العلاقات بين الطرفين، لكن مراقبين أشاروا الى ان هذا القرار لم يتخذ لولا بعض التـنـازلات الـتـي قدمـتـها الحكومة العراقية، لاسيما في مسألتي المعتقلين السعوديين المدانين بجرائم إرهابية أو تغير الموقف العراقي تجاه ما يحدث في سوريا من تظاهرات ضد نظام الحكم هناك.

وتشير مصادر أمنية إلى أن هناك العديد من المعتقلين العرب بينهم سعوديون موزعون في عدد من السجون العراقية و بعضهم أعضاء وقياديون في تنظيم القاعدة في العراق، وتتراوح الأحكام الصادرة بحقهم بين الإعدام والسجن المؤبد.

يـقـول عضـو لـجـنـة الأمـن والـدفـاع حاكم الـزاملـي "هناك معلـومات عن اتـفـاق الحكومة مع دول عربية بفتح سـفارات لها في بـغداد مقابل إطلاق سراح معتقليهم في العراق المدانين بالإرهاب".

وتشير وزارة حقوق الإنسان الى أن عملية تـبـادل السجناء إن تمت بين العراق والسعودية لن تشمل الأشخاص المحكومين بـالإعـدام، مبينة أن ما أشيع عن تبادل إطلاق سراح لمعتقلين سعوديين غير صحيح وإنما هي قضية تم إقرارها بإحدى اجتماعات وزراء الخارجية والعدل العرب التي عقدت في وقت سابق.

وتابع الزاملي في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "لن نسمح بالمتاجرة في دماء الشعب العراقي، فاغلب العرب الذي دخلوا العراق بعد ٢٠٠٣ عملوا على قتل العراقيين بواسطة المفخخات والعبوات الناسفة، وبالتالي سنقف سدا منيعا أمام اي توجه حكومي بهذا الاتجاه".

وأردف الزاملي، القيادي البارز في التيار الصدري "حتى وان أصرت الحكومة على إطلاق سراح الإرهابيين العرب، فسوف نلجأ إلى القضاء والذي سيكون له كلمته نظرا لوجود جميع الأدلـة الـتـي تثبت تورطهم بعمليات إرهابية".

وحـول إمكانية استبدال المعتقلين العـرب، بآخرين عراقيين موجودين لدى هذه الـدول، يعترض عضو لجنة الأمـن والـدفـاع، "هذا أمـر غير ممكن، لان العراقيين أبرياء او أنهم معتقلون على جرائم بسيطة، لكن العرب اغلبهم إرهـابـيـون، فكيف لنا أن نسوي بين الكفتين، على الحكومة الابـتـعـاد عن هذه المساومات والإصرار على إخراج العراقيين من المعتقلات العربية بعيدا عن مبادلتهم بالإرهابيين".

وعـلـى ذات الصعيد، قـال الـنـائـب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي "لا توجد هناك صفقات بين الدول العربية والـعـراق بـخـصـوص إطـلاق سراح المعتقلين المدانين بالإرهاب".

وتـابـع البياتي في تصريح خص به (المدى) امس "ان الـدول العربية من طلبت فتح سفارات لها في بغداد، وهذا الـموقـف جـاء بـعـد شـعـورهـا بأهمية العراق في المنطقة، وبالتالي أنها مشت وراء المصالح المشتركة"، معربا عن تفاؤله بهذا التحول في العلاقات وقال "انه دليل على قوة العراق في المنطقة العربية".

يذكر ان الدول العربية التي لها تمثيل دبلوماسي على مستوى سفراء في العـراق هـي مصر واليـمـن والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين والأردن وفلسطين والسودان وسوريا والجزائر (سفير غير مقيم) بالإضافة إلى الجامعة العربية. أما الـدول التي لها تمثيل على مستوى القائم بالأعمال فهي المغرب وتونس ولبنان، أما الدول العربية التي لا يوجد لها تمثيل بالعراق فهي المملكة العربية السعودية وقطر وسلطنة عمان.

وعلى السياق ذاته، أعلن وزير العدل حسن الشمري، امس، أن عدد المعتقلين الليبيين في العراق يبلغ ٣٢ معتقلا، فيما أبـدى استعداد الـوزارة لتوقيع اتفاقية تبادل السجناء والمعتقلين مع ليبيا في حال موافقة رئاسة الوزراء.

وقـال وزير العدل حسن الشمري في بيان صدر، امس، على هامش لقائه وفـدا من الحكومة الليبية الانتقالية وتـلـقـت "المدى"، نسـخـة مـنـه، إن "عدد الـنـزلاء الليبيين في سجون الوزارة يبلغ ١٤ محكوما، أربعة منهم محكومون بالإعدام والعشرة الآخرون صادرة بحقهم أحكام قضائية مختلفة "، مبينا أن "عدد المعتقلين الليبيين في سجون وزارة الداخلية يبلغ ١٨ معتقلاً".

وأضاف الشمري أن "الوزارة مستعدة لعقد اتفاقية تبادل السجناء والمعتقلين مع دولة ليبيا في حال حصول موافقة رئـاسـة الـوزراء "، داعـيـا السفارة العراقية في ليبيا إلى "استلام مشروع اتفاقية تبادل المعتقلين بين البلدين وإرسالها إلى الوزارة من اجل عرضها عـلـى رئـاسـة الـوزراء لعرضها على مجلس النواب لتشريعها والمصادقة عليها".

وأكد الشمري أن "وزارة العدل ستعمل على تقديم التسهيلات الممكنة لزيارة ذوي المعتقلين لأبنائهم في سجون البلاد"، معتبرا عـودة السفير الليبي إلـى الـعـراق مجددا واستئناف عمله الدبلوماسي "عودة جديدة لدولة ليبيا إلى محيطها العرب".

من جانبه أعرب الوفد الليبي عن سعادته للتعاون الكبير الذي أبدته وزارة العدل في الـتـعـاون في جـانـب عقد اتفاقية تبادل المعتقلين"، مؤكدين "رغبتهم في عقد اتفاقيات أخرى لتطوير دوائر التسجيل العـقـاري والكتاب العدول والقاصري".

نائب رئيس المجلس لـ(المدى): خياران أمام المهداوي أو الإقالة

المالكي يمهل محافظ ديالى ٣ أيام للعودة إلى منصبه

□ ديالى / المدى

أمهل رئيس الوزراء نوري المالكي محافظ ديالى عبد الناصر المهداوي ثـلاثـة أيـام لـلـعـودة إلـى بعقوبة ومزاولة عمله، وحذر من إقالته من منصبه وفقاً للمادة ٧٨ من الدستور في حال لم يلتزم بالمدة المحددة.

وتنص المـادة ٧٨ من الدستور على أن "مجلس الـوزراء يمارس صـلاحـيـات تـخـطـيـط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط الـعـامـة والإشـــراف عـلـى عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بـــوزارة، واقـــتـــراح مشـاريـع الـقـوانـيـن، وإصـــدار الأنـظـمـة والـتـعـلـيـمـات والـقـرارات بهدف تنفيذها، وإعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية، والتوصية الـى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الـــوزارات والـسـفـراء وأصحاب الدرجات الخاصة، ورئيس أركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة وما فوق، ورئيس جهاز المـخـابـرات الـوطـنـي، ورؤسـاء الأجهزة الأمنية، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو من يخوله.

وقال نائب رئيس مجلس المحافظة صادق الحسيني لقد وصل كتاب المالكي صباح امس يمهل المهداوي ثلاثة ايام مر منها يوم لعودته الى بعقوبة وبـالـتـالـي امـامـه امـران، اما مزاولة عمله او تبيان وجود المعوق الـذي يمنعه من الرجوع الى بعقوبة، وفي حال عدم تحقق أي منهما فإن المالكي باعتباره اعلى جهة تنفيذية بامكانه اقالته.

وتابع الحسيني في تصريح خص به (المدى) امس "ان المهداوي كان في ايفاد، وهـو مـا اوضحه خلال اخـر لقاء لـه ولكن لا نعرف سبب عدم رجوعه الـى المحافظة برغم انتهاء الايفاد".

وعن امكانية وجود ضغوط سياسية يتعرض لها المحافظ تمنعه من اداء مهامه قال نائب رئيس مجلس المحافظة "لا توجد كتلة سياسية تقف بالضد من رجوع المهداوي الى منصبه فالجميع يرغب بعودة الحياة السياسية الى المحافظة".

وبـخـصـوص تـأثـير طلب بعض المكونات السياسية تغيير الحكومة المحلية في ديـالـى بناء على عدم رجوع المحافظ وأوضح الحسيني "ثمة فرق بين أمرين؛ استبدال المحافظ وهو امر طبيعي، في حين ان الحديث عن استبدال الحكومة يبدو مستبعدا لان الامر بحاجة الى توافقات كثيرة، وبما ان انتخابات مجالس المحافظات لم يتبق منها شيء سوى عـام فـأن من الافضل الانـتـظـار وان الاطـراف الـتـي لم تشارك في الحكومة المحلية لها تـولـي مناصب شـاغرة كالنائب الثاني للمحافظ او المستشار".

وقـدم محافظ ديـالـى عبد الناصر المهداوي في شهر كانون الثاني الماضي طلباً رسمياً لنقل مهامه الإداريـة من بعقوبة إلـى قضاء خانقين (١٠٥كـم شمال بعقوبة) بسبب ما أسماها الأوضاع الأمنية غير المستقرة والـتـي بـرزت بعد الاحـتـجـاجـات الشعبية الرافضة لإعلان طلب تشكيل إقليم ديالى في ١٢ من شهر كانون الأول ٢٠١١، كما تقدم بورقة عمل تتضمن أربعة مطالب إلى الرئاسات الثلاث لحل الأزمـة في ديالى، هي تشكيل قوة أمنية مستقلة لحماية مباني إدارة المحافظة ومجلسها تكون مرتبطة به بشكل مباشر، وإلـغـاء مذكرات الاعتقال الصادرة بحق أعضاء في حكومتها المحلية، وملاحقة مثيري الشغب قضائياً.

ودفـعـت الـتـظـاهـرات الشعبية الرافضة لإعلان إقامة إقليم ديالى غالبية أعـضـاء كتلة العراقية في مجلس المحافظة وإدارتـهـا (وهم الأغلبية) إلى اللجوء لقضاء خانقين تخوفاً من الأوضـاع الأمنية غير المستقرة، في حين أكدت الأجهزة الأمنية أنه لا مبرر لأي مخاوف من استئناف المسؤولين أعمالهم.

يذكر أن كتلة العراقية في مجلس ديالى أكدت، في ١٨ كانون الأول ٢٠١١، اتفاق أعضاء المجلس على عقد جلسة طارئة في مكان بديل بـعـيـداً عـن مبنى المجلس وسط بعقوبة، بسبب تواجد متظاهرين يـحـمـلـون الـهـراوات قـربـه، لكن قيادة عمليات ديالى نفت وجود أي مسلحين مؤكدة استعدادها لحماية أعضاء المجلس.

مبنى مجلس محافظة ديالى... ارشيف

المصالحة تمدّد عملها عاماً.. وتعلن انضمام أبرز قادة الجيش الإسلامي إليها

□ بغداد / المدى

مـددت الحكومة عمل المصالحة الوطنية حتى نهاية العـام الحـالي، بعد ان اكدت في وقت سابق ان هذا الملف سيغلق مع انسحاب القوات الاميركية، في حين كشفت عن انضمام احد ابرز قادة الجيش الاسلامي الى المصالحة الوطنية.

يأتي ذلك، في وقت اكد ائتلاف دولة القانون، امس الاربعاء، انه لا يتدخل بعمل الاجهزة الامنـيـة ولا بـعـمـل الـقـائـد الـعـام للقوات المسلحة . وقال مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة الوطنية في تصريحات صحفية امس" "ملف المصالحة الوطنية مستمر حتى نهاية العام الجاري ولن يغلق حتى يغلق الباب امام الجماعات التي تحاول اثارة العنف في البلاد".

وتـابـع ان المشروع مستمر لدمج جميع التجمعات المسلحة التي لم تتلطخ أياديهم بـدمـاء الـعـراقـيـين بـمـشـروع المصالحة الوطنية". وكانت مستشارية المصالحة الوطنية المرتبطة برئاسة الوزراء العراقية، قـد كشفت السبت المـاضـي، عـن تبنيها مشروعا لإغـلاق ملف الصـحـوات (ابناء العراق) بشكل نهائي، مبينة أن المشروع يتضمن منح مكافآت مالية وتوفير فرص عمل في مؤسسات حكومية.

وكانت مجالس الصحوات أو كما يطلق عليها من قبل الجيش الاميركي أبناء العراق قد شكلت في عام ٢٠٠٦ في ذروة الاقتتال الطائفي بدعم وتمويل من الجيش الاميركي. وشكلت هذه المجالس بجهود وتعاون من أبناء العشائر لمقاتلة مجاميع تنظيم القاعدة في العراق وإعادة الأمن لمحافظاتهم بعد ان عجزت القوات الأميركية والعراقية على حد سواء في فرض الأمـن في تلك المحافظات التي كانت تقع تحت سيطرة المجموعات المسلحة السنية ومجاميع القاعدة.

وتمكنت الصـحـوات من الحد من نفوذ المجاميع المسلحة بشكل كبير وإعـادة استتباب الأمن على نطاق واسع.

كما اعلن الخزاعي امس عن انضمام أمير ما يسمى بـ(الجيش الاسلامي) الى مشروع المصالحة الوطنية وذكر الخزاعي في خبر عاجل نقلته قناة العراقية شبه الرسمية امس الاربعاء ان" امير ما يسمى بـ(الجيش الاسـلامـي) فـي مـنـطـقـتـي الـرضـوانـيـة واليوسفية وشمال بابل انضم إلى مشروع المصالحة الوطنية". وبخصوص ملف الوزارات الامنية وعلى خلفية اتهامات نواب في العراقية بفرض ائتلاف دولـة القانون سيطرته على مفاصل وزاراتـي الداخلية والدفاع، قال النائب عن دولة القانون علي الشلاه " " لا نسعى إلى فرض السيطرة على الاجهزة الامنية او التدخل بعملها وما قيل اليوم هو مجرد مزايدات سياسية ".

واوضح " دولة القانون يؤمن بضرورة ان تكون الاجهزة الامنية مستقلة وغير خاضعة لاي ضغوط سياسية ".

واتفقت الكتل السياسية على أن تكون حقيبة وزارة الداخلية من حصة التحالف الوطني، والدفاع من حصة القائمة العراقية، إلا أن كل طرف يرفض مرشحي الطرف الآخر بحجة عدم حيادية وكفاءة المرشحين.

وكان مجلس النواب قد منح الثقة لحكومة غير مكتملة يرأسها المالكي في ٢١ كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١٠، فيما وعد المالكي الذي يتولى الوزارات الأمنية وكالة بتسمية الـوزراء الأمنيين خلال أسبوعين إلا ان ذلك لم يحدث ولم يتم حسم المسألة بسبب عدم تـوافـق الكتل السياسية على المرشحين.